

اقتصاد

عقود عمل سنوية لمراقفين مصابين بعجز وظيفي من عسكري قوى الأمن

خميس: مليارات الليرات تصرفها الدولة على التدخل الإيجابي يجب أن توضع في مكانها الصحيح

الخليج: تطور حجم وقيمة إجازات استيراد المواد الأولية خلال الربع الأول ٢٠١٩

وكلف وزارة الصناعة بتكثيف الاجتماعات مع غرف الصناعة لتطوير عملها وتذليل الصعوبات التي تعيق عملية الإنتاج، إضافة إلى تكليف مختلف الوزارات بتقديم مذكرة توضح الصلاحيات الممنوحة لمندوبيها في هيئة الاستثمار خلال أسبوع، وذلك بهدف توفير أكبر قدر من المرونة وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين الجادين، ومتابعة خطوات العمل في مجال إنجاز الدليل الاسترشادي الخاص بتحديث التشريعات ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بحيث يحدد آلية تنفيذية ملزمة لجميع المؤسسات فيما يتعلق بالهيكلية المؤسساتية وضمن رؤية الحكومة لمكافحة الفساد. كما تمت الموافقة على كتاب وزارة النقل المتعلق بإلغاء الإعفاءات الممنوحة للسيارات الشاحنة لبعض الدول من كافة الرسوم والضرائب بما فيها رسوم العبور المحددة بالرسوم التشريعي رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٣، والموافقة على ردم مساحة ٣ دونات من مياه البحر في مدينة باناسيا بعمق ١٠٠ متر من تنفيذ مشروع معالجة الأضرار اللاحقة بالكورنيش البحري الجنوبي للمدينة.



الوطن

في استثمارات ذات جدوى اقتصادية عالية لتكون مؤسسة اقتصادية قوية تسهم في تلبية احتياجات المواطن. وذكر أن مبلغ الدعم الذي قدمته الحكومة منذ نهاية عام ٢٠١٦ حتى نهاية العام الماضي وصل إلى ٥ مليارات ليرة، بدعم مباشر للحضيات، وخلال الموسم الحالي قدمت دعماً غير مباشر عن طريق دعم التصدير لهذه المادة، لافتاً إلى أهمية دعم الزراعة المحلية كالخضار والفواكه عن طريق تخزين هذه المواد خلال الموسم وإعادة طرحها في الأسواق بعد انتهائها، ودعم مزارع تسمين العجول لتوفير جزء من حاجة السوق من اللحم الأحمر وتفعيل دور هيئة المنافسة ومنع الاحتكار.

التوازن في الأسعار، خاصة من خلال المؤسسة السورية للتجارة، والتي تملك ١٢٠٠ صالة موزعة على كامل محافظات القطر، ويجب أن تعزز دورها في تلبية حاجات المواطنين من السلع والمواد من خلال آلية عمل واضحة ومرنة. وبين أن هناك مليارات الليرات تصرفها الدولة على آليات التدخل الإيجابي لإحداث توازن في الأسواق، وعلى آليات تخزين هذه المواد خلال الموسم وإعادة طرحها في الأسواق بعد انتهائها، ودعم مزارع تسمين العجول لتوفير جزء من حاجة السوق من اللحم الأحمر وتفعيل دور هيئة المنافسة ومنع الاحتكار.

الأساسية في السوق المحلية بالكميات والأسعار المناسبة، ودور مؤسسات التدخل الإيجابي في ذلك، والإجراءات المتخذة لتفعيل دور أجهزة الرقابة التموينية في ضبط الأسعار ومحاربة الغش والاحتكار والبضائع المهربة، والإجراءات والاستعدادات المتخذة لتسويق المحاصيل الزراعية الرئيسية من حبوب وحضيات وخضار وغيرها. وأوضح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قدمت جهوداً نوعية رغم التحديات الكبيرة لجهة مغزات الأزمة التي أحدثت خللاً في الأسواق، وكان هناك تدخل إيجابي حقق نوعاً من

ووافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس على قائمة المستوردات التي حددتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين والمواد الأولية اللازمة للصناعة بالسرعة الرسمية، وأكد ضرورة إرسال قائمة بالمستوردات إلى وزارة التجارة الداخلية ليتم تسعير هذه المواد بما يتناسب مع سعر التمويل عند طرحها في الأسواق. وفي تصريح صحفي أكد وزير الاقتصاد سامر الخليل أنه تم تقييم حجم الإجازات الممنوحة لغايات الاستيراد خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٩) ومقارنتها من حيث الكمية والقيمة مع نظيراتها المستوردة خلال الربع الأول من العام الماضي وما قبله، مبيّناً أن التقييم خلص إلى وجود تطور في حجم وقيمة إجازات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج نظراً لانطلاق عملية الإنتاج. وبجسب بيان صحفي للمجلس (تلقّت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت الموافقة على استثناء وزارة الداخلية من بعض أحكام التعيين والتعاقد لدى الجهات العامة، بما يمكنها من إبرام عقود عمل سنوية لعدد محدد من الأشخاص كمراقفين للمصابين بعجز وظيفي من عسكري قوى الأمن الداخلي، ممن تتراوح نسبة العجز الوظيفي لديهم بين ٨٠ إلى ١٠٠ بالمئة جراء العمليات الحربية، وبما يمكنهم من قضاء حاجاتهم اليومية والمعيشية. هذا وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف عرضاً حول واقع توفر السلع والمواد

مدير التخطيط في «الإسكان»:

قادرين على منافسة الشركات الخاصة لكن تنقصنا الآليات الحديثة المؤسسة تأخرت سابقاً وتحاول التعويض حالياً

وفاء جديد

صرّح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الأشغال العامة والإسكان علي شبلي لـ«الوطن» بأن الوزارة تشارك في النهوض بالواقع السكني من خلال المؤسسة العامة للإسكان، ولدى المؤسسة الكثير من المشروعات في هذا المجال.

وأكد شبلي أنه من المهم للوزارة أن يتم دعم شركاتها الإنشائية التي كانت خلال الفترة الماضية ذراعاً للحكومة، في المناطق المحررة كافة، لافتاً إلى خروج الكثير من فروع هذه الشركات عن نطاق العمل نتيجة الأعمال الإرهابية التي استولت على الآليات والتجهيزات كافة، لذا تعمل الوزارة على دعم وتحديث الموجود وتوريد الآليات الجديدة.

وبين أن توريد الآليات في الظروف الراهنة يواجه مشكلات كثيرة نتيجة العقوبات المفروضة على سورية، مضيفاً: «نحاول أن نصل هذه التوريدات عن طريق الدول الصديقة وخاصة الصين وروسيا وإيران». ولفت إلى أنه في حال تجاوزت القيمة الإجمالية لأي مشروع تابع لجهة عامة ٣٠٠ مليون ليرة يحال على وزارة الأشغال العامة والإسكان ليصبح تحت إشرافها، بحيث تنفذ لصالح الجهات العامة الأخرى، مشيراً إلى أن هناك مشروعاً جديداً تمت الموافقة عليه هذا العام وهو مشروع أبنية فضائية الدولة، أما بقية المشروعات قيد التنفيذ من السنة الماضية



فسوف يستكمل العمل فيها هذه السنة، وتضم بناء القصر العدلي في السويداء وبناء منفي جرمانا، ومشروع جامعة حماة، ومعمل أدوية بشرية في السويداء ومشفى دين في محافظة حمص، والبدء بتنفيذ عقد الإكساء وكتل المشفى كافة مع المواز كافة، منوهاً بأن الخطة الاستثمارية للعام الجاري تبلغ ١٦,١٥ مليار ليرة سورية.

وبين أن المعوقات في طريق إنجاز الخطط لا تقتصر فقط على الوزارة، وإنما لدى مختلف الجهات عموماً، وتمثل في أخذ الموافقات والإجراءات الروتينية، ولا ننسى أن تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية مرتبط باستيراد المواد من دول أخرى وفتح الاعتمادات والتمويل، وهذا خارج إرادة الحكومة بسبب الحظر الجائر، وهو ما تم

إغلاق معامل كونسرو في مناطق صناعية بسبب الغش

على ذمة «تموين» ريف دمشق: شبه انعدام للمواد المهربة في الأسواق!

علي محمود سليمان

المخالفين وحجز الكميات المضبوطة من المواد المخالفة والغشوشة، وتم إغلاق المستودعات والمعامل بالشعم الأحمر، وإحالة المخالفين على القضاء المختص. وبين السالم أن جميع المنشآت الصناعية ضمن المناطق والمدن الصناعية في ريف دمشق تخضع لرقابة دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، موضحاً أنه يجري تسيير دورية متخصصة بشكل شبه يومي إلى مدينة عدرا الصناعية للرقابة على المنشآت الصناعية ضمنها، مع تبديل عناصر الدوريات بشكل دائم. ولفت إلى أن الدوريات تركز مراقبتها على المنشآت الصناعية، وخاصة التي كانت خارج الخدمة وعادت للعمل مجدداً في عدد من المناطق الصناعية مثل فسلون وتل كروي، وخاصة في حالات تلقي الشكاوي، وحدث أن تم إغلاق أكثر من معمل للكونسرو في مناطق صناعية ضمن مخالقات غش ومخالفات وتم إغلاقها بالشعم الأحمر لشهر أو أكثر واتخاذ الإجراء القانوني بحق المخالفين وإحالتهم على القضاء المختص.

صرّح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم لـ«الوطن» بأن المواد المهربة والمجهولة المصدر أصبحت شبه معدومة في أسواق ريف دمشق، وذلك نتيجة تشديد الرقابة على الأسواق ضمن حملة الوزارة على المواد المهربة، مع تركيز الحملة على المناطق الحدودية مع لبنان في محافظة ريف دمشق، ومنها مضايا وسرغايا والزبداني، حيث يتم تسيير دوريات بشكل يومي إلى تلك المناطق لضبط المواد المهربة والمجهولة المصدر. وضبطت دوريات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق كمية نحو ١٨٠٠ كيلو غرام من المواد الأولية منتهية الصلاحية التي تدخل في صناعة المنظفات ضمن مستودع معمل لإنتاج المنظفات في مدينة عدرا الصناعية، كما ضبطت في منطقة صحنايا مستودع معمل لإنتاج الكونسرو وبدخله كمية نحو ٧٠٠ كيلو غرام من مادة الفلفلة المخطوطة تظهر عليها علامات الفساد من وجود العفن والرائحة الكريهة، وكان يتم استخدامها في حشوة الزيتون، وكذلك تم ضبط ورشة لإنتاج الأجان والألبان في منطقة خربة الورد، وضمتها كمية نحو ١٥٠ كيلو غراماً من مادة الفريشة الفاسدة والمتعفنة. وعليه تم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق

معالجته بالاتفاق مع الدول الصديقة. ولفت إلى أن المؤسسة العامة للإسكان كانت تسلم المنازل للمكثبين في الوقت المحدد، لكن خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ حدث بعض التأخير، وهي تحاول اليوم تعويض الفارق الزمني الذي ضاع خلال المرحلة الماضية، وتجري دراسات لتحسين المواصفات الفنية للبناء وتخفيض التكلفة. وأشار إلى أن هناك الكثير من الشركات تسلم المشروعات في الوقت المحدد، أو قبله بقليل، مبيّناً أن الاعتماد الرئيسي خلال إعادة الإعمار سوف يكون على الشركات التابعة للوزارة. وأكد شبلي أن الوزارة هي ذراع الحكومة في إعادة الإعمار، وهي تمتلك المقومات اللازمة لذلك، لذا تم تقديم مطالبات بتحديث آليات وتجهيزات الشركات لتكون قادرة على منافسة الشركات الخارجية والشركات الخاصة، مبيّناً أن هذه الشركات قادرة على منافسة الشركات الخاصة لكن ينقصها بعض الآليات الحديثة.

ولفت إلى اقتراحات ومطالب باستيراد ٢٥٧ آلية هندسية وفق الخطة الحالية لهذا العام، مؤكداً أن واقع عمل الوزارة يعتبر جيداً وفق الظروف الراهنة، وهناك تطور ملحوظ عن السنوات السابقة، إذ أن أغلب الشركات التي كانت خاسرة أصبحت رابحة خلال العامين الماضيين. وأكد أن نسبة التنفيذ المالي للمشروعات الاستثمارية في أغلب الشركات والمؤسسة العامة للإسكان تتوقف ٩٠ بالمئة.

الدولار بين ٥٤٥ و ٥٥٠ ليرة في «السوداء» في ٤٣٥ في النشرة الرسمية

رئيس جمعية المحللين الماليين: لحاق المركزي بسعر السوداء يسهم باستمرار ارتفاع الدولار.. وأدوات السياسة النقدية وحدها غير كافية للاستقرار

على الدولار لأكثر من الليرة فإن الكثير من المخبرين سيجهون لتحويل ما لديهم من مدخرات إن كانت بالليرة السورية إلى ارتفاع دولار وإيداعها بالبنوك بهدف الحصول على مبلغ الفائدة، وهذا بدوره قد يؤدي للضغط على سعر الصرف، وبالتالي أي معالجة أحادية الجانب بمعنى الاعتماد على أدوات السياسة النقدية فقط هو أمر غير صائب، لأن السياسة النقدية تكون مجدية على المدى القصير، وفي حال أردنا حلولاً على مدى أطول لابد من إشراك أدوات أخرى خاصة السياسة المالية.

وفي هذا السياق، ذكر مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» في تقريره الأسبوعي أمس أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي قد تراجع بشكل طفيف في السوق مقارنة بستوياته المسجلة في الأسبوع السابق، ووصل مستواه بالمتوسط عند ٥٤٥ ليرة سورية للشراء وعند ٥٥٠ ليرة سورية للبيع مقابل الدولار الأميركي الواحد؛ ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى استمرار عمليات المضاربة على الليرة السورية، والطلب المتواصل على الدولار الأميركي في



زيد من التضخم، وبالتالي إلى مزيد من الانخفاض في قيمة الليرة. وعن رفع معدلات الفائدة على الودائع من العملات الأجنبية ودوره في دعم استقرار سعر الصرف، بين الكيلاني أن المعالجة بهذا الشكل ليست صحيحة بشكل كامل، لأنه في حال رفع سعر الفائدة

المتداولة من الليرة السورية، وبالتالي تنخفض المضاربة على الدولار؛ فإن هذا الاعتقاد غير صحيح تماماً، لأن أي ارتفاع لسعر الفائدة أعلى من سعر تورتالي مدرّوس حسب اقتصاد الدولة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار وارتفاع الأسعار، وإلى

يعطي إشارة للتجار والمضاربين بأن البنك المركزي قد قبل بالسرعة الحالي للسوق السوداء، وأن المركزي غير قادر على تخفيض السعر، وبالتالي لجأ إلى رفع سعر النشرة المركزية، وهو ما سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع إضافي لسعر السوق السوداء مجدداً، وخاصة أن الارتفاع المستمر لسعر الصرف هو عامل مؤدٍ للاقتصاد، وخصوصاً للحكومة التي يكون فيها حجم وتنوع الاستيراد أكبر من حجم وتنوع التصدير، لأن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع وانخفاض القوة الشرائية، أي مزيد من التضخم، وفي مثل هذه البيئة سوف يصبح الاستثمار غير مجدٍ من وجهة الكثير من العاملين في قطاع الأعمال، وبالتالي هذا يؤدي إلى ضرر على التجارة الداخلية، بل إن مثل هذا الحال يهدد أمن التجارة الداخلية. لذا، أكد الكيلاني أن ثبات سعر الصرف عند مستوى معين هو عامل مهم وأساسي لانتعاش التجارة وتشجيع الاستثمار، مبيّناً أن الكثير من الاقتصاديين يخطئون عندما يعتقدون أن معالجة سعر الصرف هو فقط عن طريق استخدام أدوات السياسة

عبد الهادي شباط

تعددت الرؤى والوجهة واحدة، استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، ففي الوقت الذي يظهر المركزي رغبة في ثبات نشرته الرسمية لسعر الصرف أمام السوق السوداء، يعتبر البعض أنه لابد للمركزي الدفاع عن سعر الصرف الذي يحقق الفائدة الأم. وفي هذا السياق، صرّح رئيس جمعية المحللين الماليين السورية إحسان الكيلاني لـ«الوطن»، أنه من غير الصحي وجود مثل هذا الفارق الحاصل حالياً بين سعر الصرف في النشرة الرسمية وسعره في السوق السوداء -نحو ١٢٠ ليرة زيادة لمصلحة السعر في السوق السوداء- وذلك للعديد من المحاذير، أبرزها أنه يفتح الباب للتلاعب والفساد، وخاصة لدى بعض المصارف التي تمول المستودعات وفق نشرة المركزي. لكن في حال الذهاب للجانب الأخر وتوجه البنك المركزي نحو اللحاق بأسعار السوق السوداء عبر رفع سعر الصرف في النشرة الرسمية، فإن هذا